في اللوحة المشهدية للعصر السياسي

الدكتور سمير سليمان*

لما اقتحم الإمام الخميني سكونية زمانه، وإستعرض لوحته المشهدية إبّان الحرب الباردة، رأى مشروعاً حضارياً مادياً يقود نظاماً عالمياً قلقاً، ومضطرباً بثنائية قطبية، وأرجحية أميركية، ويهيمن على العالم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً من غير ممانعة تذكر، فيؤمّن لعشرين بالمئة من مرفّهي الأرض السيطرة على من تبقى منهم، والتمتع بعائد جهدهم وثروات أرضهم.. ويمكن لنسبة هؤلاء المستلبين المسلوبين أن تتزايد مع تراجع في نسبة أولئك: لتزداد الهوة بين الجهتين إتساعاً. مما يعني أن "**نمط التنمية المرفهة لنخبة البشر يدفع نفقاتها الناس المزدادون فقراً وبؤساً. وهذا اللاتوازن يبدو مرشحاً للتفاقم باستمرار**" بتعبير روجيه غارودي[1].

وبالمقابل، رأى الإمام مشروعاً حضارياً إلهياً نقدياً وتغييريا نذر له وجوده كلّه، لا يني ينكفئ، ويتقوقع حتى بهتت أو اضمحلت ألوانه وحضوره في مشهد النظام الدولي، فلا يكاد يلاحظ -مع شدة الإنكفاء والإنزواء- وجوده أحد. والعالم الإسلامي والعربي من حوله، هائمٌ عنه، مغلوبٌ على أمره، ومنقسمٌ على نفسه بعدما تفتت إلى "**دول/أمم**" مستتبعة سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، وعسكرياً، ومتناحرة على كل صعيد أين من مناصراتها المعقدة والمستدامة تهافتات دويلات ملوك طوائف الأندلس في القرون الوسطى!..

ورغم كون هذا العالم الإسلامي مشكّلاً لخمس الإنسانية من الناحية السوسيولوجية[2]،فقد رآه الإمام إستراتيجياً وسياسياً، وهو ينوء بأعبائه وأزماته، وهزائمه، والتزاماته الحقيقية أو الزائفة، ونهب خيراته سراً وعلانية، وظاهراً وباطناً، وكثيرٌ من أهله

* مفكر إسلامي وأستاذ في الجامعة اللبنانية.

تقتلهم المجاعات والآفات، إن لم تقتلهم الجاهليات والفتن المعششة بين ظهرانيهم.. وفوق ذلك كله ،استبدلت فلسطين بدولة صهيونية توسعية ذات مشروع إستراتيجي تفكيكي، ما فتئت إرهاصات تمدده مشهودة في جميع الإتجاهات، إلى أن قضت -على ما يبدو لنا- حتى على حلم الحالمين بالإستعادة والتوحيد، أو بمعنى أدق: على أكثرهم.

وعلى مرمى حجر من هذا العالم الإسلامي، والعربي النازف، عالمٌ آخر كالمقتول، هو عالم المستضعفين المستباح، المذعن الذي قلماً كان إلا مستكيناً. ولعله قد يحسب في نفير العالم، لكنه لا يملك من عيره، إلا واجب خدمتها وتغذيتها، حتى من فتات ما يترك له من قوته وقوت عياله، وما يسمح له من حقوق ثانوية، له ولبلاده... أما كرامتهما الوطنية فدينٌ إلى أقرب الأجلين.فكان الإمام بالمشروع الحضاري الإلهي، داعية نقد، وتغيير، وإبداعٍ ثقافيّين شموليّين، يبدآن بالنفس، ومداهماً البشرية قاطبة، منطلقاً من دائرة العالم الإسلامي ،ودائرة المستضعفين.. تماماً كما صيغة "الشمال" و"الجنوب" حالياً، وإن بمصطلحات مختلفة. ما يسميه روجيه غارودي اليوم "**بيان الجنوب**"، أو "**بيان باندونغ**"[٣]، هو في حقيقته جبهة المستضعفين التي بحّ صوت الإمام، وما انقطع عن النداء، والدعوة إلى قيامها ،وتفعيلها.. على طريق تكريس نظرة جديدة للإنسان، وللحياة، وللعالم.

لم يكن ليفصل الإمام الخميني بين الصراع الحضاري بمفهومه الإسلامي، والصراع الدولي في وعيه للتاريخ، وفي قراءته لخارطة الصراع الدولي، والعلاقات الدولية في العالم المعاصر، والحديث. فالصراع، كما الإستقرار، والمسالمة بين الدول، يستند إلى رؤية ومفهوم إعتقاديين وقيميين، ينبثقان من صلب المشروعين الحضاريين المتنازعين كما سبق وذكرنا في إشاراتنا السابقة، وبناءً على ثوابتهما ومعاييرهما الخاصة. وإذا كانت السياسة إدارة لشؤون الحياة الإجتماعية ،والجماعة، والدولة ،وحراسة لها في المشروع الحضاري المادي امتداداً من مدينة أثينا، فإنها في المشروع الحضاري الإسلامي "**تربية وتغيير وتكامل**"[٤]. والفارق الكبير بين أن تكون هادياً ومربيا، وبين أن تكون إدارياً وحارساً[٥]. ففي المدلول الأول رسالية تبدأ من "تحت"-العالم السفلي- بينما في المدلول الثاني سلطة واقتياد وسيطرة تبدأ "من فوق" - الخاص الفوقي.

خارج دلالات الرسالة الإلهية، لا يستقيم المشروع الحضاري الإسلامي، ولا منطقه في سياسات الصراع الحضاري. والرسالية بهذا المعنى لا تعترف بالموانع بين البشر، ولا بالحدود الدولية والفروقات بين الألوان ،والأجناس ،والألسن، ولا بالمطامع وطغيان "**المصالح الحيوية**" وهيمنتها على الآخر؛ وهي ليست قراراً نخبوياً سياسياً يفرض من علٍ نزولاً بإتجاه القاعدة.. إنها انتشار في الأمة، وبين الناس كافة وفي جميع الإتجاهات، تدرج وتسيل في عروقهم وعقولهم وأنفسهم وأفعالهم، كما الدماء في الجسد الحي.

والرسالية عندما تخوض صراعاً، فإنها تخوضه بمضمونها ،وأدواتها، ووسائلها... على طريقتها وبمنهجها الإيماني ،وسياستها الأخلاقية، أو أخلاقها السياسية.

جاء الإسلام، وفقاً لرؤية الإمام الخميني، لتنفيذ "**القوانين الإلهية حسب معيار القسط والعدل، والوقوف بوجه الظلم ، وسلطة الجور، وبسط العدالة الفردية والإجتماعية، ومنع الفساد والفحشاء، وأنواع الإنحرافات، ومن أجل الحرية... والإستقلال، والإكتفاء الذاتي، ومقارعة الإستعمار، والإستغلال والاستعباد، وتطبيق الحدود والقصاص ، وفق ميزان العدل والإنصاف... وهي قضايا لا تبلى بمرور الزمن، وعلى مر التاريخ والحياة الإجتماعية...**"(٦). لهذه القضايا الكبرى كان مشروعه الحضاري صراعياً استنهاضياً. فلم يأت الإسلام من أجل السيطرة على هذه الدولة أو تلك. وموضوع السيطرة غير مطروح أصلاً في الإسلام برأي الإمام(٧). "**وقادته الأوائل كانوا أساتذة أخلاق يهدون الناس، وأينما وطئت أقدامهم بنوا مسجداً. فالمسجد والتعبد لله هما الموضوع الأساسي**"(٨). إستدلالاً بهذا المفهوم يكون اتهام الإسلام بالدموية على طريقة هانتغتون إسقاطياً، بل هو قلب للحقائق أو تحريف لها. فحتى خوض القتال لا ينبغي له أن يخرج عن ضوابط الشريعة، ولا يحق للعسكر المسلم بهدف تحقيق النصر على العدو أن يستبيح الحرث ،والنسل ،والطبيعة ، أو أن يستحل حرمة. وقد تثبت العالم من أن الجيش الإيراني خلال الحرب العراقية الإيرانية، وفي أوج إحتدامها، لم يرتكب جريمة حرب واحدة تذكر... بينما لا يزال العالم يذكر فتك القوات الأميركية، إبان حرب الكويت، بالشعب العراقي، مستخدمةً أحدث أنواع أسلحة التدمير والإبادة. كما أنه يشهد إلى اليوم ما يتعرض له ذلك الشعب من صنوف الترويع والتنكيل والتجويع، والحصار ،ومنع الدواء حتى عن الأطفال، بحجة معاقبة النظام القائم وتطبيق سياسة "الإحتواء" عليه.

إن تجربة المشروع الحضاري المادي في إبادة شعوب ومدنيات "الإنكا"، و"المايا" ، و"الأزتيك" والهنود الحمر الآخرين، قد باتت إحترافاً متقناً(٩)، وهي تتكرر متنقلة من أرض إلى أرض على امتداد العالم. وما مجازر الصهاينة في فلسطين ولبنان سوى رفع لمنسوب الدماء في مجرى ذلك المشروع الذي يسعى إلى جرف كل العوائق من طريقه حتى ينتهي التاريخ فعلاً، وفاقاً لما يتمناه فوكوياما...

بهذا المضمون الإستحواذي المعسكر تخوض الدول والمؤسسات السياسية التي تعتنق المشروع الحضاري المادي، الصراع الدولي في التاريخ الحديث، تماماً -وبذات الأدوات- التي اعتمدتها على مدى التاريخ.

وما النظام المعولم الجديد المزمع بسطه إلا انبثاقاً من ذلك المضمون ، واستنساخاً منقحاً له. وقد بلغ الإستكبار بأهله ونخبه حد القناعة بلزوم أحاديته المستندة إلى تفوق مشروعه الحضاري على أي مشروع حضاري آخر(١٠) في المرحلة الحالية.

وإذا كانت "**لعبة الأمم**" قائمة على المصالح السياسية، والإقتصادية، وتلك حقيقة شاخصة، فإن المشروع الحضاري الإلهي لا يتعامل بها، ولا ينخرط فيها، إلا في ضوء أهدافه

ومضمونه ووسائله ،فلا ضير عنده في صون وإحترام مصالح الشعوب والأمم والدول ما دامت قائمة على المنافع المتبادلة، والمتكافئة ،والعادلة. أما عندما تخرج عن نطاق هذه القيم والمبادئ، وتتحول إلى نهب وإستتباع وظلم وإستغلال، وعندما تتخذ العلاقة بعداً واحداً، أو وجهة احادية لمصلحة طرف على حساب طرف آخر، أو أطراف أخرى، فهي مدانةٌ ومرفوضة من قبل المشروع الحضاري الإلهي وحماته، ومن قبل معتنقي قيمه والساعين إلى تحقيقها. وبذلك يمسك الفكري/الحضاري/القيمي.. يمسك بالسياسي والإقتصادي ويحركهما ويطوّعهما، كما يفعل في كل الشؤون[١١]، وكما يضبط كل المصالح. وإذا تعرّت المصالح الدولية من المبادئ الأخلاقية، فإنها تكون قد أطلقت العنان لشرعة ابتلاع الآخر وإستباحة حقوقه وحريته، وهيأت الأسباب لكل أنواع الفتن، والنزاعات، والحروب المدمرة.

لقد لخص الإمام الخميني معادلة العلاقات بين البشر، والدول بالشعار القرآني ﴿لا تَظلِمون ولا تظلَمون﴾[١٢]. بحيث تحسب المبادلات والمعاملات بأعدل الموازين والمعايير وقد لا يجد الباحث في تاريخ الرجال في الأزمنة المتأخرة، مصلحاً، أو ثائراً تملكته فكرة مقاومة الظلم، والإستبداد كما الإمام الخميني، محتضناً بذلك قضية مركزية من قضايا المشروع الحضاري الإلهي. فجعلها في طليعة أولوياته وهدفاً أساسياً من أهداف ثورته وخطته الإستنهاضية، وهو المتماهي في الإنتفاضة الحسينية التي أبطلت أي معنى لحياة الإنسان الساكت على الظلم والظالمين، وهو الفقيه بخطاب القرآن الذي ترددت في تضاعيف آياته لفظة الظلم ومشتقاتها أكثر من ثلاث مئة وست عشرة مرة، عدا الآيات التي تضمنت أشباهاً ونظائر للظلم، وهي غريزة أيضاً. والعلاقات الدولية، بما هي شرط موضوعي من شروط تكامل المجتمعات وتقدمها وضرورة من ضروراتها، لا يراها الإمام الخميني إلا حضوراً فاعلاً لحملة المشروع الحضاري الإلهي في هذا الصراع، لا من موقع التدافع والتنازع على المصالح والمنافع المادية، فردية كانت أم ثنائية أم بينية، بل من موقع التبادل، والتكامل القائمين على العدل والقسط والمساواة، ومنع الظلم عن الشعوب والمجتمعات، سواء جاء من داخل أو من خارج. فكل تبعية أو استتباع[١٣]، وكل إنتهاك لحق أو لحرية، وكل هيمنة أو فرض إرادة وشروط، وكل علاقة قائمة على الإملاء بالقوة، أو التهديد بها، أو الخوف منها. وكل تسلط من أي نوع أو تدخل في شؤون دولة... هي أهداف معلنة لرفع وتيرة الصراع ولممارسة فعل المقاومة، لأنها ذاتها هي المسؤولة عن أي اضطراب، أو عدم استقرار في العلاقات الدولية. لذلك رفض الإمام تطبيع علاقة إيران بأي دولة أو مؤسسة دولية تمارس الظلم، أو تسعى إلى تمرير مصلحة على حساب حق مستضعف أو منتهب، حتى ولو كان لإيران مصلحة عندها. وهذا نهجٌ جديد ومتفرد في بناء العلاقات بين الدول كان يدرك الإمام حجم كلفته ومردوده المباشرين على بلاده. ومع ذلك فقد ارتضاه، مع شعبه، دفاعاً عن صدقية المبادئ والقيم التي تضمنها المشروع الحضاري الإلهي، وخدمة للأهداف التي رمى إليها.

كان الإمام على قناعة راسخة بأن إقامة بلد غير مستقل، وغير حر لأية علاقة بدولة أو دول أخرى، لن تكون سليمة ،أو مستقرة لأنها ليست مبنية على التكافؤ والندّية[١٤]. وقد فضل أن تعيش إيران فقيرة مع الحرية والإستقلال، على أن تكون غنية مع التبعية، والعبودية للشرق، أو للغرب[١٥]. ورأى أن العلاقة الحسنة بين الدول مرهونة بإرادة طرفي العلاقة ،أو أطرافها، أما العلاقة المؤسسة على الإكراه المادي او المعنوي، فهي إستلاب، وقهر، لأنّها تصب في مصلحة الأقوى[١٦]. وكل معادلة علائقية قائمة على غير الإحترام المتبادل وحقوق الآخرين، أو على مساومة الطغاة والجبارين، هي معادلة مختلة تحمل في طياتها نواة تفجرها وإنهيارها[١٧]. وها نحن نرى كيف أن معاهدات ثنائية، أو دولية كثيرة قد تعرضت للخرق، لأنها وقعت بالأصل نتيجة خلل في ميزان القوى بين أطرافها، أو لتعسف مفروض في تركيب الحقوق والواجبات التي أدرجت فيها، أو لتغير الظروف التي أملتها.. حتى صار خرق المعاهدات عرفاً دولياً في عصر كثر فيه السيّافون وفارضو الخوّة على الشعوب المستضعفة، وراحوا يتجمعون في تكتلات وكارتلات إقتصادية، وسياسية ضخمة الإمكانيات للإطباق عليها، بعدما نجحوا في تفتيتها، وتعميق التناقضات فيما بينها وتداخلوا في شؤونها الداخلية ما دامت مهيضة الجناح، منخورة الثقوب والكوى.

كان التدخل في الشؤون الداخلية، أو استدعاء هذا التداخل، لدول ما كان يسمى بالعالم الثالث إبّان الحرب الباردة، بداية تسلل القوى الإستعمارية والإمبريالية إلى نسيج مجتمعات وبنى ثقافات تلك الدول واقتصادها. وقد أدرك الإمام الخميني أخطار هذا التدخل، منذ بداية إنتفاضته على النظام الشاهنشاهي عام ١٩٦٣، فجعل من قانون الإمتيازات الأجنبية، أو ما سمي بقانون الحصانة (Capitulation) الذي فرضه محمد رضا بهلوي، وإستحصل من مجلس نوابه تصديقاً عليه آنذاك، قضية تعبوية وإستنهاضية كبرى للشعب الإيراني[١٨]. وعندما رفع الإمام شعاره الإستقلالي الكبير: "**لا شرقية، ولا غربية**"، فإنما كان يعني "**عدم السماح لأحد بالتدخل في شؤون إيران الداخلية**"[١٩]. وحفظاً لهويتها وثقافتها وثرواتها، وقد اعتبر ذلك بمثابة "**فريضة حتمية**"[٢٠].

ولكي تكتمل هذه المعادلة بالعدل والتوازن، وحرصاً على إقامة أفضل الروابط، والصلات مع الدول الأخرى، إلتزم الإمام الخميني بمبدءٍ طالما أعلنه، وكرره في خطابه السياسي: "يجب أن تكون علاقاتنا صحيحة وسليمة مع جميع الدول دون تدخل أحد في شؤوننا، أو تدخلنا في شؤون دولة أخرى"(٢١). أما موقفه الذي لا هوادة فيه من الحكام الدكتاتوريين ظالمي شعوبهم في العالم الإسلامي، وفي شتى بقاع الدنيا[٢٢]، فاعتبره مشكلة تخص هذه الشعوب التي ينبغي لها أن تتصدى لحلها، وتضطلع بمسؤوليتها على هذا الصعيد[٢٣]، لتحظى بعدئذ بدعم وحماية أحرار العالم.

لقد أثار شعار "تصدير الثورة" الذي طرحه الإمام منذ فجر الثورة الإسلامية زوبعة من

الإعتراضات في بعض دول الجوار الإيراني، وفي العالم الغربي توجساً من احتمال تكرار تجربة الثورة الإيرانية في بلدان عربية، وإسلامية أخرى، واتهمت الحكومة الفتية في طهران بالسعي إلى إسقاط بعض الأنظمة بالقوة إستجابة، أو تنفيذاً لدعوة الإمام. إلا أنه -أي الإمام- لم يلقِ سمعاً لتلك الإعتراضات الباطلة، وهو الذي كان يردد على الملأ دائماً: **"التصدير لا يكون بالحرب، ولا بالقوة. بل بإنماء الحقائق الإسلامية، والأخلاق الإسلامية الإنسانية.. بواسطة الدعوة..."**(٢٤). فالأصل عنده أن تستعيد الأمة مشروعها الحضاري من طي النسيان، والهجر، وثقتها به، وأن تسعى إلى تحقيقه، وأن لا تمنع من الدعوة إليه بالحسنى والموعظة الحسنة والحوار، أسوة بأي دعوة اعتقادية أم أيديولوجية غيرها(٢٥).

وقد أثبتت حركة المتغيرات، والتحولات في شتى بلدان العالم الإسلامي فيما بعد، أن حدس الإمام كان في موقعه الصحيح، إذ كسر المشروع الحضاري الإسلامي قيود الجمود، والسكونية ناطقاً بتجارب عدة، ولغات مختلفة.. بالرغم من شائبة هنا، وإضطراب هناك، وتعجل، أو ضلالة هنالك.. وكلها بفعل تشققات القمقم الذي حبس فيه الإسلام قروناً طويلة، فبرزت النتوءات، وانفجرت بعض النوافر.. وذلك من طبيعة الأمور، فإستعادت الإنطلاق في مسيرة الشعوب، غالباً ما ترافقها مخاضات عسيرة وارتباكات قبل أن تعود فتستوي على الجودي.

إن مفاعيل وأهداف "التصدير" قد تحققت في كثير من جوانبها دونما حاجة إلى استخدام القوة، والحضور العالمي للإسلام بهذه القوة المشهودة اليوم خير شاهد، وأصدق الأدلة. فمتى كانت له، وعلى قرابة قرنين من الزمان، كل هذه الصدارة في واجهة الإهتمامات الدولية؟ ... وجل هذا الشأن كان بفعل ثورة الإمام بالمشروع الإلهي..

ولعلّ من مكرور الحقائق القول: إن السيد الخميني، قد أعاد التاريخ بالتحول الإستراتيجي الذي فرضه عليه، حتى بات مع الإمام مختلفاً عماً كان عليه قبله.

وأما المواقف الساخنة التي اتخذها من **"قوى الإستكبار العالمي"**، وعلى رأسها قطباً الصراع الرئيسان: أميركا (الشيطان الأكبر) والإتحاد السوفياتي، إبّان الحرب الباردة، فقد كان الإمام شديد الحرص على التمييز فيها، بين الحكومات والمؤسسات السياسية التي تمارس الظلم، أو تدافع عنه، وعن الظالمين(٢٦)، وبين شعوبها. وخطابه السياسي منذ بدايات ثورته، حافل بالتأكيد على أن **"لا عداء بيننا وبين الشعوب، ولا خلاف بيننا وبين الشعب الأميركي"**(٢٧). فالشعوب -عنده- لا دخل لها في المظلومية التي ترزح تحتها الشعوب المستضعفة، بل الحكومات هي التي تزر وازرة الظلم والإستبداد في العالم(٢٨). وإذا أقلعت عن ممارسة إرتكاباتها وعدوانها، وارعوت، فلا مشكلة في "التفاهم معها"... يقول الإمام في هذا السياق: **"حتى كارتر(*)، إذا هبط من عرشه.. وجلس معنا على الأرض، وتفاهم مع أهل الأرض، فنحن نتفاهم معه"**(٢٩).

* الرئيس الأميركي الذي تولى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة أثناء قيام الثورة، وتأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران.

وإنه لمن البديهي، أن لا يكون هذا التفاهم "المتمنّى" يسير التحقق فقد قرنه الإمام الخميني بشرطين:

الأول: سياسي قوامه تخلي الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة عن سياستها الإستبدادية، والإستغلالية تجاه البلدان المستضعفة[٣٠].

الثاني: حقوقي قانوني يقضي بإلزامها دفع التعويضات اللازمة عن المظالم التي ارتكبتها[٣١]، وإلا "فنحن -كما يقول الإمام- **لا نحتاج إلى هذا النوع من العلاقات أبداً**"[٣٢]. "**ولن نقيم علاقات مع أمريكا، إلا إذا تخلت عن ظلمها وتسلطها.. ونحن ثابتون على موقفنا حتى النهاية**"[٣٣]. "**والعلاقات التي تكون على أساس الظلم والإعتداء، فإننا في غنى عنها**"[٣٤]، وسنصفي "**حساباتنا مع الدول التي تحمي الظالم ولا فرق بينها**"[٣٥]، ما دامت لا تحترم الإنسان وترفض الانضواء في مسار الإنسانية، وتتنكر لحقوق الآخرين[٣٦].

إن الإمام الخميني، وهو يعلن هذه المواقف المبدئية الحاسمة إنما يكرس فعل إيمانه بالإنسان وحقوقه، والتزامه التمسك بالدفاع عن قضايا الحرية، والعدالة، والتآخي والتكامل بين الشعوب، وينحاز إلى كل قضية حق، متجاوزاً كل اعتبارات المصالح الذاتية للدول والمؤسسات السياسية الأممية ما لم تكن تلك الإعتبارات قائمة على المساواة، والتوازن في العلاقات، والتصدي لكل أنماط الهيمنة، والإعتداء، ومحاولات فرض النماذج الإقتصادية، والثقافية، والسياسية، وإملاء الإرادات، والإستيلاء على الأرض بالغصب، والقوة، والوعيد والإرهاب. وهو -أي الإمام- في ذلك يرفض الحياد النفاقي الذي يتعامى عن إنتهاكات الجبارين، والفساد والإفساد في الأرض، ويؤكد إنتماءه إلى الصراع الدولي، وخوضه فيه بالمبادئ والقيم التي اختزنها المشروع الحضاري الإلهي، وبمنهجه وآلياته في مقارعة كل حيف أو جور، بهدف تحقيق السلام العادل لكل المجموعات البشرية والشعوب، على قاعدة حفظ كرامة الإنسان وحريته ولوازمها كافة، وبما يتطابق تطابقاً كلياً والقوانين الدولية والشرعة العالمية لحقوق الإنسان. إذ لا تخالفها مواقف الإمام وأفكاره، ولا تتناقض معها. ولا تساوم أو تهادن فيها، بل هي تتجاوزها بالمعنى الإيجابي للكلمة عندما قرنت المبدأ بالتطبيق، وطابقت القول على الفعل، وإستنّت حقوقاً قابلتها واجبات ومسؤوليات إستناداً إلى الشرائع الإلهية، وانطلقت من مفهوم توحيدي للإنسان، ولعلاقات البشر أساسه رفض التبعية للأهواء والطواغيت، وضمان التكامل والتوازن في إقامة وتنظيم الروابط بين الأمم والشعوب[٣٧].

ولقد عبّر الدستور الإيراني الذي رعاه الإمام وصدّقه، بدقة عن تصور المشروع الحضاري الإسلامي للعلاقات الدولية عندما نصّ في مادته الثانية والخمسين بعد المائة، على الإمتناع عن أي نوع من أنواع التسلط والخضوع له، وعدم التبعية للقوى المتسلطة.. وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة. وقد نصت المادة الرابعة والخمسون بعد المائة، على اعتبار سعادة الإنسان في المجتمع البشري هدفاً رئيسياً، واعتبار الإستقلال والحرية، وإقامة حكومة الحق والعدل، حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة.. وعليه فإن

الجمهورية الإسلامية تقوم بحماية النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه، لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى[٢٨].

فكل مدماك تشيده في بنيانها، وتعلي فوقه عمرانها المادي أو البشري، هو في حقيقته عضد ودعم وحماية لقضية كل بريء، أو مظلوم، أو منتهك، أو مهدّد، ولكل كرامة إنسانية مهيضة، أو أرض سليبة، أو مطلب حق أمام سلطان طاغية مستبد.. وهذه جميعها أصولٌ في المشروع الحضاري الإلهي كما طرحه الإمام وسعى له سعيه، تعتبر "الآخر" قيمة عليا، ومشروع تحولٍ إلى "ذات"... وتلك قمة التعزيز والإحترام له، وأرفع دلالات الإعتراف به، وكأنه "الذات الآبية" أو المستعادة إلى أصالة فطرتها. فكيف للمشروع الإلهي أن يتهم بنكران "الآخر"، أو ارهابه ومحاربته عنوةً، وهو الذي يعتبر أخاً للمؤمن في الخلق ابتداءً؟ ... وكيف له أن يهدر دمه، أو أن يعزله، أو أن يقاطعه لمجرد أنه آخر؟... وكيف يمكن له أن يستبيحه في حقوقه وبلاده وثرواتها، وفي ممتلكاته وكرامته وعرضه، وهو الذي وجد له ومن أجله، ولا يريده إلا أن يكون هو..إلا إذا جحد وأبى واستكبر، وبادر إلى البغي والعدوان، فرداً كان أم دولة؟!..

إن الإمام الخميني، وهو يستنبت ويستنهض قوى الممانعة، والمقاومة داخل العالم الإسلامي وغيره، لمواجهة مضاعفات، ونتائج غلبة المشروع الحضاري المادي وسياسات الدول الغاشمة التي تقوده، أو تتحالف، أو تتنافس تحت لوائه بعناوين ومسمّيات متعددة... لم يدع قط إلى استخدام العنف النوريّين، كما لو أنه لا يجيز اللجوء إلى غيرهما في التصدي لتلك السياسات الجائرة، أو في إقامة العلاقات بالقيّمين عليها، ما لم يبادروا هم إلى الإعتداء العسكري. ولا يعثر الباحث في نصوص الإمام، ولا في مواقفه، على دليل واحد يثبت مثل هذه الدعوة المزعومة. وذلك بالرغم من كل ما قيل ويقال، عن عمد في الإعلام العالمي، عن تنظير الإمام الخميني للإرهاب والعنف. والناظر الموضوعي في سيرة الإمام وأدبياته يلمس بما لا يدع مجالاً للشك، أنه كان يرفض اللجوء إلى خيار اعتماد القوة المسلحة حتى ضد نظام الشاه الذي كان أوغل في سفك دماء شعبه أيّما إيغال، بالرغم من كل المحاولات والضغوط الحثيثة التي مارسها على الإمام، بعض أصدقائه، وحلفائه في ذلك الحين.

حربان إثنتان جائرتان خاضهما الإمام بلا هوادة، وبكل الوسائل المباحة في الشريعة الإلهية، وهو أحد أهم العالمين بها، وهما حربا مقاومة ودفاع مشروعين: دعوته إلى محو إسرائيل من الوجود[٣٩]، وقد اعتبرها غدة سرطانية وأفعى سامة خطيرة[٤٠]. وحربه وشعبه، في مواجهة العدوان العراقي إبّان حرب الخليج الأولى. أما منازلته السياسية الصارمة الحازمة مع الولايات المتحدة الأميركية، فنموذج آخر من نماذج الصراع الدولي التي اختطها، وكنا قد أشرنا إليها سابقاً في تضاعيف هذه الدراسة.

الهوامش

١- غارودي، روجيه - الإسلام - الترجمة العربية- ص/١٥.. وانظر ما بعدها أيضاً.

٢- غارودي، روجيه- "الإسلام - (م-س) ص.ص./١٥. وما بعدها أيضاً.

٣- أنظر بحثه المقدم إلى "مؤتمر المشروع الحضاري للإمام الخميني" الذي عقد في دمشق، تموز/يوليو ١٩٩٧. والبحث بعنوان: "مؤامرة ضد الثورة الإسلامية".

(Conspiration contre la Révolution Islamique) لاسيما منه: ص.ص./٨-٩.

٤- شريعتي، علي - الأمة والإمامة"- الترجمة العربية- ص/٣٨.

٥- (م.ن).

٦- الخميني، الإمام روح الله- "صحيفة الثورة الإسلامية" (م.س)- ص/١٩.

٧- الخميني، الإمام روح الله- "مختارات..."-ج/٢- ص ٨٧.

٨- (م.ن).

٩ - P.P. 235-237. -"Le Matin des magicians" Pauwels/Bergier

١٠- الإبراهيمي، أحمد طالب- "الثقافة بين الإقصائية والكرامة" - جريدة السفير - بيروت - تاريخ ١٩٩٧/٦/٢١.

١١- بن نبي، مالك- "مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي" - الترجمة العربية- ص/٦٢.

- الخميني، الإمام روح الله- "الإستقلال الثقافي" - الترجمة العربية- ص.ص./١١ و١٥و٣٨.

- و. غالا، أنطونيو- مقدمة روايته: "المخطوط القرمزي" - الترجمة العربية- ص/٨.

١٢- سورة البقرة - الآية/٢٧٩.

١٣- الخميني، الإمام روح الله، "صحيفة الثورة الإسلامية" - (م.س.)- ص/٤٤.

١٤- الخميني، الإمام روح الله، "دروس في الجهاد - الترجمة العربية- ص/٣٢٥، "ومختارات..." (م.س.)-ج/٤- ص/٧٩. أنظر أيضاً رسالة الإمام إلى غورباتشوف، في: في ريادة الفقه الإسلامي ومتطلبات العصر" (م.س)- ص٨٠.

١٥- الخميني، الإمام روح الله- "الإستقامة والثبات..." (م.س)- ص /٣٣٩.

١٦- الخميني، الإمام روح الله- "مختارات"-ج/١- ص/١٠٣.

١٧- أنظر:

الخميني، الإمام روح الله- "الإستقامة والثبات.."- (م.س)- ص ٣٣٩.

و "مختارات..."- (م.س)- ج/١- ص/١٠٣.

و "صحيفة الثورة الإسلامية"-(م.س)- ص/٤٤.

و "ريادة الفقه الإسلامي ومتطلبات العصر" - (م.س)- ص/٨٠.

و "الحكومة الإسلامية" -الترجمة العربية- ص/١١٠.

١٨- أنظر الخميني، الإمام روح الله: "دروس في الجهاد" - ص٩٨.

١٩- الخميني، الإمام روح الله- "مختارات..." (م.س) - ج/١- ص.ص./١٠٤- ١٠٥.

٢٠- الخميني، الإمام روح الله- "صحيفة الثورة الإسلامية" - (م.س)- ص ٢٨.

٢١- الخميني، الإمام روح الله- "مختارات..." (م.س)- ج/١- ص ١٠٥.

٢٢- الخميني، الإمام روح الله- "صحيفة الثورة الإسلامية". (م.س)- ص.ص/١٣-١٤.

٢٣- الخميني، الإمام روح الله- "الحكومة الإسلامية" - (م.س.)- ص/٣٤.

٢٤- الخميني، الإمام روح الله- "الإستقامة والثبات..." - (م.س)- ص/٨.

٢٥- الخميني، الإمام روح الله- "الإستقامة والثبات..." - (م.س)- ص/١٠٣.

٢٦- الخميني، الإمام روح الله- "مختارات..." - (م.س)- ج/١- ص/١٨٢.

٢٧- (م.ن)- ص/٢٢٥، وص /١٨٢.

٢٨- (م.ن)- ص/١٨١، وص/٢٢٥.

٢٩- الخميني، الإمام روح الله- "مختارات..." - (م.س)-ج/١- ص/٢٢٥.

٣٠- (م.ن).

٣١- (م.ن)

٣٢- (م.ن)- أنظر أيضاً: "صحيفة الثورة الإسلامية..." - (م.س)- ص/٣٢٤.

٣٣- الخميني، الإمام روح الله- في: "الإستقامة والثبات..."، (م.س)- ص/٤٣.

٣٤- الخميني، الإمام روح الله- في: "مختارات..."، (م.س)-ج١- ص/٢٢٥.

٣٥- (م.ن)-ص/١٨٢. أنظر أيضاً: "صحيفة الثورة الإسلامية.."-(م.س.)-ص/٣٢٥.

٣٦- الخميني، الإمام روح الله- في: "صحيفة الثورة الإسلامية..."، (م.س)- ص/٤٤. وفي "الإستقامة والثبات.."(م.س)- ص/٢٦١.

٣٧- راجع: البيان الختامي لمؤتمر "حقوق الإنسان في الإسلام" الذي عقد في طهران (٩٢-٣١ كانون الثاني، ١٩٨٧) المنشور في كتاب البحوث المقدمة إلى المؤتمر، والصادر عن "معاونية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الإسلامي" - طهران ١٩٨٧.

- أنظر في الكتاب نفسه أيضاً: عطيه، جمال الدين- "حقوق الإنسان في الإسلام-النظرية العامة" - ص.ص./٨٥-١٨٦.

٣٨- أنظر أيضاً: المادة الثانية من الدستور الإيراني التي تنص، على أن نظام الجمهورية الإسلامية يقوم.. على الإيمان بالاله الواحد الأحد: لا إله إلا الله، وتفرده بالحاكمية والتشريع... وعلى الإيمان بعدل الله في التكوين والتشريع.. والإيمان بكرامة الإنسان وقيمته الرفيعة، وحريته الملازمة لمسؤوليته أمام الله.. وعلى الإستفادة من العلوم والفنون والتجارب القديمة لدى البشرية، والسعي نحو تقدمها، ومحو الظلم والقهر مطلقاً ورفض الخضوع لهما..".

٣٩- الخميني، الإمام روح الله- في: "الإستقامة والثبات..."، (م.س)- ص/١٣.

٤٠- (م.ن).